الوزارات الأمنية لا ترحّب بوجود البعثة الأممية في العراق

مستشار المالكي الإعلامي لـ(المدى): بعض موظفي الأمم المتحدة يعملون لجهات معادية

تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد عام ٢٠٠٣

19 آب من عام 2003، الساعة 4:45 مساءً بالتوقيت المحلي لبغداد... "كاميرات ومايكروفونات" في قاعة المؤتمر، بينون سيفان، مدير برنامج النفط مقابل الغذاء للأمم المتحدة في العراق كان يحاول أن يجيب على أسئلة الصحفيين، بينما سيرجو دي ميلو –ممثل الأمم المتحدة – كان منشغلا في مكتبه بعمله اليومي حينما هزّ انفجار بناية فندق القناة الذي كان مقرا لمكاتب الأمم المتحدة في العراق. دمرت شاحنة أسمنت محملة بالمتفجرات المقر، وأسفر الانفجار عن مقتل مبعوث الهيئة الأممية و19 آخرين وأصيب ما لا يقل عن 100 شخص في هجوم لم يسبق له مثيل ضد الهيئة العالمية. احدث الانفجار حفرة بمساحة 6 أقدام، وتمزيق واجهة الفندق، وفاجأ الهجوم الانتحاري المنظمة التي كانت لفترة طويلة مرحب بها من قبل العراقيين، حتى من قبل العديد من الذين احتجوا على وجود قوات أجنبية تقودها الولايات المتحدة.

□ بغداد/ وائل نعمة

قائمة الضحايا كانت تضم، الممثل الخاص للأمين العام الخاص إلى العراق، وهو دبلوماسي مخضرم، ٥٥ عاما، ومن بين القتلى أيضا ريتشارد هوبر (٤٠ عاما) الذي كان مساعدا خاصا للأمم المتحدة– وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وجاء الهجوم بعد نحو أسبوعين من سيارة انفجرت وقتلت ١٩ شخصا في السفارة الأردنية في بغداد.

كما هو معروف أن تنظيم القاعدة في العراق قد أعلن مسؤوليته عن التفجير وذلك بناء على عدة بيانات للقاعدة في العراق بالإضافة لتسجيل صوتي لـ"أبومصعب الزرقاوي" حيث تبنى فيه الهجوم. إلا أنه وفي الوقت نفسه تبنت مجاميع إرهابية صغيرة العملية ذاتها مثل مجموعة جيش محمد ومجموعة أنصار السنة وأنصار الإسلام. وأدت هذه العملية إلى قيام الأمم المتحدة بنقل جميع مكاتبها العاملة في العراق إلى الأردن، وإدارة مهامها من هناك، لكنها عادت فيما بعد، إلا أن جميع مكاتبها كانت في المنطقة الخضراء، وهي المنطقة التي تحتوي على مقر الحكومة العراقية والسفارتين الأمريكية والعراقية، وهي المنطقة الأكثر أمناً في بغداد.

الدور الأممي اليوم في العراق وحسب وصف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ادملكرت، يقتصر على توفير المشورة لمؤسسات الدولة بصورة حيادية وبناء على طلبها. على الرغم من أن مجلس الأمن الدولي صوّت في وقت سابق لصالح قرار يمنح الأمم المتحدة دورا سياسيا موسعا في العراق لتعزيز المصالحة بين فصائله المختلفة والحوار مع دول الجوار. ووافق أعضاء المجلس الخمسة عشر بالإجماع على قرار أعدته الولايات المتحدة وبريطانيا يزيد مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي).

ويطالب التفويض الجديد البعثة بتقديم "المشورة والدعم والمساعدة" للعراقيين في ما يتعلق "بدفع حوارهم السياسي الشامل والمصالحة الوطنية قدما" ومراجعة دستورهم وترسيم حدود المناطق وتنظيم إحصاء رسمي للسكان.

وستعمل البعثة أيضا على دعم المحادثات بين العراق وجيرانه بخصوص أمن الحدود والطاقة واللاجئين والمساعدة في عودة الملايين الذين فروا من العنف فضلا عن تنسيق جهود إعادة الإعمار والمعونة والمساعدة في دعم الإصلاح الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يستلزم الدور الموسع للمنظمة الدولية زيادة عدد موظفيها ببغداد الذين يبلغ عددهم حاليا نحو ٥٠ يقيمون في مجمع المنطقة الخضراء المحصن الذي يضم مقارّ حكومية ودبلوماسية. وحتى الآن ينصب الاهتمام الرئيسي للموظفين الدوليين على المساعدة في إجراء الانتخابات ومراقبة حقوق الإنسان.

أنسام العبايجي ناشطة نسوية وعاملة في إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة في العراق تشير الى ان عمل الهيئة ينقسم إلى شطرين، الأول هو عمل بعثة "يونامي" وهي بعثة سياسية، مهمتها دعم المؤسسات الدستورية والإشراف على الانتخابات وغيرها من القضايا السياسية، والتي سينحسر دورها –كما تقول العبايجي– بعد أن تهدأ الأوضاع وتستقر في العراق. أما الشطر الثاني فتوضح العاملة الأممية "هو عمل الهيئات الإنسانية الخاصة بالأطفال والنساء والشباب، وترتيب أوضاع اللاجئين غير العراقيين في داخل البلاد".

وتؤكد العبايجي لـ"المدى" بعد تفجير فندق القناة بدأت الهيئات تدار من عمان، ولكن بعد ٢٠٠٨ عادت إلى العراق تدريجيا، ولكن لضعف النظام المصرفي في العراق مازالت تدار تلك الهيئات إداريا وماليا من الأردن".

فندق القناة الملاصق لمعهد السياحية والفندقة مازال مخربا دون أن يلتفت له احد، سمير جلاب المسؤول في وزارة السياحة أكد أن الفندق وبعد خروج مكاتب الأمم المتحدة أصبح مثار جدل ونزاع بين السياحة ووزارة الصحة.

جلاب أوضح في حديثه مع "المدى" أن الأرض عائدة إلى وزارة المالية، والصحة ترغب في تحويل المكان إلى مركز لإنعاش القلب، بينما تصر السياحة على إحيائه من جديد، خدمة للسياحة ولطلبة معهد السياحة والفندقة.

لا مقر ثابت للأمم المتحدة في العراق، ودورها يحتاج إلى تكثيف، كما تقول عضوة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ندى الجبوري، وتضيف "الأمم المتحدة منظمة لعبت دورا كبيرا في العراق، باعتبارنا دولة سائرة في طريق التغيير نحو الديمقراطية ونحتاج المساعدة والمشورة".

الجبوري أكدت في اتصال هاتفي مع "المدى" أن "الهيئة الأممية وفروعها نالت نصيبها من الإرهاب في العراق بينما كانت تقدم الخدمات إلى البلاد، وبرغم ذلك مازالت تعمل على إعداد تقارير حول حقوق الإنسان ووضع النساء والشباب في العراق".

وتدعو الجبوري إلى تكثيف دورها في البلاد، لأن الكثير من الدول المتقدمة مازالت تحتاج إلى دور الأمم المتحدة، "فكيف العراق المتخوم بالأزمات"، لافتا إلى أن البعثة الموجودة حاليا تمثيلها ضعيف ومعظم مكاتب الأمم المتحدة مازالت تدار من دول الجوار.

يشكك بعض المسؤولين الحكوميين في العراق بصحة بعض التقارير الصادرة على هيئات الأمم المتحدة لاسيما التي تتحدث عن انتهاكات في حقوق الإنسان وإساءة معاملة المعتقلين.

النائبة الجبوري تشدد على حيادية التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة الخاصة بالعراق، وتتابع "حينما يأتي العاملون في المكاتب الأممية بتقارير لا تعجب الحكومة او أن بعض البعثات تضم شخصيات غير حيادية كما يقول البعض هذا لا يعطي مبررا بان التقارير غير صحيحة أو منحازة الى طرف دون آخر".

وترى الجبوري أن التقارير الخاصة بالجانب النسوي في العراق على مستوى عال من المهنية والدقة، وجاءت متناغمة مع أوضاع المرأة في البلاد، مشيرة إلى أن الضربة الموجعة التي تلقتها في أحداث فندق القناة جعلتهم ينتقلون إلى خارج العراق، وبعد عودتهم أصبحوا يتحركون بصعوبة بسبب الأوضاع الأمنية، لذلك يقومون بجولات ميدانية حذرة بسيارات مصفحة وبحراسة شديدة. بالمقابل لا ترى النائبة أن الحكومة تقدم أي دعم لتكثيف جهود الأمم المتحدة في العراق، وتعتقد أن الحكومة لا ترحب بدور أوسع للهيئة الأممية.

فيما لا تجد أنسام العبايجي مبررا من خوف الحكومة من عمل الأمم المتحدة في العراق "إنها الحلقة الأضعف في مؤسسات الرقابة على الأداء الحكومي". وتتابع العبايجي "البعثة الأممية في العراق جاءت عبر موافقة مجلس الأمن وبموافقة الشريك العراقي، وليس هناك داع من عدم الترحيب بوجودها". لافتة إلى أن أي حكومة سوف تقف في موضع الدفاع عندما تتعرض حد تعبيره– تتمسك بالمبادرة الأممية لتقديم المشورة والمساعدة في الجانب الزراعي.

وانتقدت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، في وقت سابق، الأمم المتحدة في العراق، معتبرة أنها لا تمارس دورها بالمستوى المطلوب، فيما دعتها إلى التدخل لحل الخلافات بين الكتل السياسية. وقالت النائبة انتصار علاوي تؤكد على ضرورة أن القائمة في وقت سابق إن "الأمم المتحدة يجب أن تلعب دوراً إيجابياً لحل الخلافات بين الكتل، للحد من تدخلات الدول الإقليمية ودول الجوار العراقي"، مؤكدة ان "للأمم المتحدة ممثلية في العراق، ولكن لا تلعب دورها بالمستوى المطلوب".

أمير الكناني

تلتزم الأمم المتحدة بمسؤوليتها في العراق، مشيرة إلى أنها يجب أن تكون موجودة في كل أجزاء البلاد، فلديها مسؤولية كبيرة –على حد تعبيرها–.

علاوي وفي اتصال مع "المدى" أوضحت أن الهيئات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أشبه بالعين الخامسة المراقبة للأوضاع في البلاد، وتقع عليها مسؤولية رصد الخروقات والتجاوزات الحاصلة ضد حقوق الإنسان، والتوفيق بين الكتل السياسية.

النائبة عن العراقية ترى أن التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة لها مصداقية عالية في كل الجوانب التي تناولتها، متابعة "التقارير التي تتحدث عن واقع الشباب والنساء تكون بنفس مستوى المهنية والرصانة في إعداد التقارير الخاصة بحقوق الإنسان"، مشددة على أن "ليس من مصلحة الأمم المتحدة أن تعطي معلومات غير دقيقة، فهي تحرص على سمعتها بين دول العالم".

وتؤكد النائبة علاوي على أن الدستور العراقي يلزم الحكومة بأن تدعم المنظمات الدولية العاملة في البلاد، ولكن يبقى السؤال كما تطرحه النائبة "ما مدى عمل الحكومة في هذا الإطار؟ هل هو حقيقي أم إسقاط فرض"؟

ولا تستغرب علاوي من ضعف التمثيل الاممي في العراق بسبب الوضع الأمني والابتزاز والاختطاف الذي يتعرض له بعض موظفيها، مشيرة إلى ان العراقيين اليوم يرحبون وبشكل كبير بتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق.

من جانبه يصف عضو دولة القانون –قائمة رئيس الوزراء– التقارير المقدمة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة بـ"غير المنصفة" لأنها وحسب تعبيره لا تأخذ كل الآراء.

النائب جواد البزوني يشير إلى ان الكثير من عناصر الأجهزة السابقة التابعة لصدام كانت تعمل ومندمجة ضمن هيئات الأمم المتحدة، مؤكدا أن "الكثير من تقاريرها غير منصفة".

النائب عن دولة القانون يشدد على أن جميع التقارير التي تصدر من الهيئة الأممية تناقش في مجلس النواب ويتم الاهتمام بها حتى لو كانت مصدر شك، منتقدا في الوقت نفسه الدور الاممي في العراق الذي وصفه بالضعيف والبسيط وغير المؤثر، متابعا "الأمم المتحدة كان لها دور في الانتخابات والى اليوم تراجع هذا الدور"، عازيا السبب إلى الوضع الأمني.

البزوني أكد لـ"المدى" انه لا توجد حكومة على وجه الأرض ترحب بمنظمات رقابية على أدائها، خاصة في مجال حقوق الإنسان، لافتا إلى انه "في حالة قيام الحكومة بتحجيم دورها في العراق فأن هذا لا يعطي مبررا بضعف وجودها"، داعيا الهيئة الأممية إلى تكثيف وجودها. رافضا في الوقت نفسه فكرة أن تقدم الحكومة دعما لها، ويضيف "عليها –ويقصد الأمم المتحدة– أن تفرض وجودها لا أن تنتظر الحكومة".

ولا يختلف المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي في التشكيك ببعض التقارير الصادرة من بعض هيئات الأمم المتحدة.

علي الموسوي أكد لـ"المدى" ان بعض الشخصيات والعاملين في الأمم المتحدة يعملون لصالح جهات معادية، وتقاريرها غير دقيقة.

الموسوي شدد على أن مستوى التقارير الخاصة بالعراق والصادرة من مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة ليست على مستوى واحد، لافتا إلى أن التقارير السياسية ذات حساسية عالية وصياغتها تختلف عن صياغة التقارير الإنسانية التي يجب أن تكون أكثر دقة من غيرها.

الموسوي يشير إلى أن الحكومة راضية عن مستوى التمثيل الاممي في العراق المبني على أساس الاتفاقات الدولية لمساعدة العراق، نافيا وجود مساعٍ حكومية لتكثيف وجود الأمم المتحدة.

الناشطة المدنية هناء ادورد تشير إلى أن التقرير الأخير الذي صدر في بداية العام الحالي حول حقوق الإنسان في العراق رد عليه وزير حقوق الإنسان بمحاولة دفاعية وليس إقرارا بالحقيقة.

ادورد تنتقد في حديثها مع "المدى" الصيغ الدفاعية والإنكار و"تبييض وجه الحكومة" التي تعرضها الحكومة بمواجهة التقارير التي تتحدث عن الخروقات والانتهاكات في ملف حقوق الإنسان، داعيا أن تتعاون الحكومة مع الجهات الأممية لاسيما وان وضع حقوق الإنسان هش ومازالت تحدث فيه انتهاكات.

ويستغرب الصحفي عدي حاتم من أن الحكومة اليوم ترفض التقارير الصادرة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، ومعظم المسؤولين كانوا معارضين ويعتمدون في السابق على تلك التقارير ويعارضون بها نظام صدام.

حاتم وهو رئيس جمعية مدنية تعنى بحماية الصحفيين –جمعية حماية الصحفيين– يؤكد لـ"المدى" أن الحكومة إلى اليوم لم تكشف عن أسرار مقتل أكثر من ٦٠ صحفيا قتلوا في العراق بعد ٢٠٠٣، وسكوتها عن استهدافهم هو تشجيع على قتلهم –كما يقول حاتم–.

ويتهم رئيس جمعية حماية الصحفيين الحكومة الحالية بأنها تعمل بعقلية النظام السابق، أو كما يقول "إنها تعيد لنا إنتاج سياسات صدام بتعاملها مع التقارير الدولية ووصفها بالضبابية وغير الواقعية".

يبقى دور الأمم المتحدة في العراق مرهون بالوضع الأمني، ويقول الموظفون هناك إنهم لن يتركوا المنطقة الخضراء التي يعملون اليوم بداخلها ما لم تستقر الأوضاع الأمنية. وسيبقى فندق القناة مهدما لحين تحويله إلى مركز للقلب أو يظل مهدما شأنه شأن الكثير من المباني الحكومية؟!.

علي الموسوي

انتصار علاوي

إلى إجراء حوارات وتعاون مع الجانب الحكومي، بينما الوضع الأمني يعيق عملها بشكل كبير.

التيار الصدري، بزعامة مقتدى الصدر، يرى أن وجود الأمم المتحدة في العراق يمثل حالة من الطمأنينة والمصداقية على الكثير من المؤسسات الحكومية.

النائب أمير الكناني عضو كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري يؤكد أن دور الأمم المتحدة في البلاد ايجابي، خصوصا الرعاية التي تقدمها للمؤسسات الديمقراطية، لافتا إلى أن الأخيرة قدمت مساعدة ومشورة في إنجاح الانتخابات التشريعية في العراق، ودورها الفاعل في أزمة كركوك.

الكناني أشار في حديثه مع "المدى" إلى أن بعض الجهات الحكومية غير راغبة بالتواجد الاممي في العراق، وتعتبرها رقيبا على حالات الفساد وانتهاك حقوق الإنسان، بينما "الأحرار" تنظر إلى وجودها بالصيغة المطمئنة للشارع العراقي ودورها في إضفاء الشرعية على الكثير من المؤسسات الدستورية الديمقراطية التي انبثقت عن طريق الانتخابات.

والنائب الصدري يقسم عدم الارتياح من وجهة النظر الحكومية للوجود الاممي في العراق إلى قسمين، الأول هي المؤسسات الأمنية التي ترفض بشكل كبير تواجد الأمم المتحدة، وتشكك في تقاريرها الصادرة حول حقوق الإنسان وإساءة معاملة المعتقلين، بينما أطراف أخرى مثل وزارة الزراعة التي تشهد تخلفا كبيرا في كل مفاصل عملها –على

جواد البزوني

المقر السابق للأمم المتحدة في العراق -فندق القناة- يتحول إلى مركز لإنعاش القلب

لجنة العلاقات النيابية: الحكومة لا تبذل جهداً في تكثيف الوجود الأممي في العراق

دولة القانون: بعض أزلام "صدام" يعملون ضمن هيئات الأمم المتحدة

الحكومة: تقارير البعثة غير منصفة وغير حيادية ولا تأخذ كل الأطراف